



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>



Dr.Intethar Najim Kut

Imam Al-Kadhim
College / Wasit
Departments

Email:

Keywords:

Democratic Unionist,
Asmara, Nidaa al-
Watan, Military
Governments, Sudan

Article info

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022



The Democratic Unionist Party and its position on political developments in Sudan 1944 – 1999

A B S T R A C T

The Democratic Unionist Party is considered one of the most important political parties that had a role in all the successive regimes that ruled Sudan, whether they were civilian or military. As a result of the failure of the partisan experience within Sudanese society, and the loss of its credibility by the people, these parties gradually held their position. The inability of these parties to manage the country's affairs and their neglect of the economic and social benefits, had an impact on the country's exposure to three military coups, the last of which was the coup of June 30, 1989 headed by Sudanese President Omar Hassan al-Bashir. As a result of the political parties losing their authoritarian positions, most parties have turned into The opposition, including the Democratic Unionist Party, and due to the importance of the role that the party led in its opposition to the military governments, the study was devoted to identifying the most important political positions shown by the party towards all the military regimes that followed the rule of Sudan.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3084>

الحزب الاتحادي الديمقراطي وموقفه من التطورات السياسية في السودان (1944 – 1999)

م.د. أنتظار نجم كوت

كلية الأمام الكاظم (ع) / أقسام واسط

الملخص

عد الحزب الاتحادي الديمقراطي واحدا من أهم الأحزاب السياسية التي كان لها دور في جميع الانظمة التي تعاقبت على حكم السودان سواء كنت مدنية أو عسكرية، ونتيجة لفشل التجربة الحزبية داخل المجتمع السوداني، وفقدان مصداقيتها من قبل ابناء الشعب ادى الى أن تعقد تلك الأحزاب مكانتها تدريجيا، كما أن انعدام امكانية تلك الاحزاب في ادارة شؤون البلاد واهمالها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، كان له أثره في تعرض البلاد لثلاثة انقلابات عسكرية كان آخرها انقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩، برئاسة الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ونتيجة لفقدان الاحزاب السياسية لمراكزها السلطوية فقد تحولت معظم الأحزاب الى موقع المعارضة ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولأهمية الدور الذي قاده الحزب في معارضته للحكومات العسكرية، فقد كرست الدراسة للتعرف إلى أهم المواقف السياسية التي أبداه الحزب تجاه جميع الأنظمة العسكرية التي تعاقبت على حكم السودان.

الكلمات الأفتتاحية: الاتحادي الديمقراطي ، أسمر، نداء الوطن، الحكومات العسكرية، السودان

المقدمة

ساد بين صفوف الحركة الوطنية منذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي نزاعات انقسامية متعددة، الا ان الاحزاب السياسية التي شهدتها الساحة السياسية سواء تقليدية ام عقائدية او اتحادية كانت على صلة بعضها مع بعض وكذلك مع بعض أطراف النظام السياسي القائم وقتذاك، وأمتلك الحزب الاتحادي الديمقراطي رصيذا طويلا من العمل في الساحة السياسية السودانية منذ نشأته في عام 1944، وكان هدفه السياسي الاستقلال او الاتحاد، وبالرغم من التقاء الحزب الاتحادي الديمقراطي مع بقية الأحزاب والجماعات السياسية التي أدت دورا مهما في الساحة السودانية حول فكرة تقويض الحكم الثنائي، وتمكنها من تحقيق ذلك عام 1956، الا انها ما لبثت ان دخلت حلبة الصراع والتنافس حول السلطة والحصول على المراكز القيادية في اجهزة الدولة لاسيما بعد تولي الأحزاب حكم البلاد، مما كان لذلك انعكاساته السلبية على شكل الحكومات التي شكلتها تلك الأحزاب والتي اتصفت بالضعف وعدم الثبات في معالجة المشكلات التي شهدتها البلاد لا سيما مشكلة جنوب السودان والتي خلفها الاستعمار البريطاني.

المبحث الأول / نشأته وموقفه من التطورات السياسية حتى عام 1986

ظهرت اللجنة الأساسية للحزب في منتصف عام 1944، عندما قام اسماعيل الازهري* بإنشاء جماعة او حزب "الاشقاء" التي دعت إلى شكل من اشكال الوحدة مع مصر كوسيلة لإنهاء الحكم الثنائي (المصري - البريطاني) على السودان وكانت جماعة الاشقاء التي اعلنت نفسها حزبا سياسيا طرحت شعار "وحدة وادي النيل" والتي فضلت عدم التدخل المباشر في ميدان العمل السياسي (الميرغني، 1985، ص 19)، وعندما أتجه السودان نحو مرحلة الحكم الذاتي عام ١٩٥٢، والتي سبقت الاستقلال أندمج حزب "الاشقاء" مع الجماعات الأخرى التي كانت تدعو الي وحدة وادي النيل، وظهر

الحزب الوطني الاتحادي الى الوجود، وكان بديهيا حصول الحزب على تأييد ودعم مصر وذلك لان مصر كان لها دور كبير في دمج الاحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الحزب الوطني الاتحادي (البحيري ، 1989، ص182).

وفي السياق ذاته لأحت في الأفق منذ منتصف الخمسينات بعض الخلافات بين زعامة "الختمية" * وقيادة الحزب الوطني الاتحادي مما دفع الختمية الى انشاء حزب خاص بهم هو "حزب الشعب الديمقراطي" تحت قيادة الشيخ علي عبد الرحمن الامين عام 1956، وفي العام ذاته وبعد حصول السودان على الاستقلال تعرض للعديد من المحاولات الانقلابية العسكرية في إطار ظاهرة عربية وإقليمية أطلق عليها (ظاهرة العسكرية) والتي عدت سمة بارزة طبعت الوضع السياسي الدولي، وخاصة الدول حديثة الاستقلال، كان من أهم نتائج تلك الانقلابات العسكرية عدم الاستقرار السياسي بعد أن شكل تكرارها سمة بارزة في مسار الحركة الوطنية في السودان، وشارك حزب الشعب في حكومة ائتلافية مع حزب الامة قبل تسلم الفريق ابراهيم عبود السلطة عام 1958 (عفارة، 1985، ص 153).

وبعد قيام ثورة الحادي والعشرين من تشرين الاول 1964 والتي انتهت حكم الفريق عبود، عادت الحياة الحزبية مرة أخرى، ولما كان الاختلاف بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي لم يعد له مكان اذ أنحصر في مسائل وأعتبارات شخصية بين قادة الحزبين اللذين غالبية جماهيرهما تركزت في المديرية الشمالية والخرطوم والنيل الأزرق وكسلا، ولما كان عدوهما التقليدي المشترك هو حزب الامة، لذا فقد اثمرت جهود قادة كلا الحزبين بنجاح الالتقاء بينهما وأعلانها في الثاني عشر من كانون الأول عام 1967، أندماج الحزبين في حزب واحد "الحزب الاتحادي الديمقراطي" (السيد، 1986، ص 31).

أكد الحزب الاتحادي الديمقراطي في برنامجه على جملة من المبادئ (Ahmad,1993, p.68):

1. مقاومة الحكم الدكتاتوري، عسكريا كان أو مدنيا.
2. تمسك الحزب بالحكم الديمقراطي النيابي الذي يوفر لجماهير الشعب ارادتها لتمارس حقها الطبيعي ولتعتبر بكل حرية عن ذاتها بالمشاركة الفعلية في إقامة التنظيمات الحزبية والنقابية والمهنية التي تعطي للديمقراطية مدلولها الحقيقي في ظل دستور يرتضيه الشعب السوداني.
3. تأكيده على الحكم الذاتي الاقليمي لجنوب السودان.
4. تأكيد الحزب على ضرورة تدعيم العلاقات والتعاون بين الشعب السوداني والشعوب العربية، وتقوية الروابط الازلية بينها، وتنمية المصالح المشتركة وصولا الى التكامل العربي بالغاء الحواجز التي تفصل بين أجزاء الوطن الاكبر. وفي انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية والممتدة ما بين الثامن عشر والخامس والعشرين من نيسان 1968، فاز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ(١٠١) مقعد، بينما حصل حزب الامة جناح الهادي المهدي بـ 30 مقعدا وحزب الامة جناح الصادق المهدي بـ36 مقعدا وحزب سانو الجنوبي بـ15 مقعدا، وجبهة الجنوب بـ ١٠ مقاعد (السيد ، 1986، ص 33)، وبالرغم من فوز الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ ١٠١ مقعد فان منصب رئيس الوزراء كان من نصيب حزب الامة عملا بسياسة توزيع المناصب التي أنتهجها الحزبان، حيث كانت رئاسة مجلس السيادة من نصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي ورئاسة الوزراء من نصيب حزب الامة جناح الهادي المهدي وبذلك فقد ضمت التشكيلة الوزارية 9 وزراء من الحزب الاتحادي الديمقراطي و4 وزراء جناح الامام الهادي المهدي ووزيرين من جبهة الجنوب ووزيرا من حزب سانو، وخلال مدة حكمه فقد خاض الحزب صراعا بين أنصار الدستور العلماني والدستور الدائم الاسلامي حيث ساند الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة وجبهة الميثاق الاسلامي الدستور الاسلامي فيما عارضه الشيوعيون (البشير، 1985، ص 14).

ونتيجة لتلك الصراعات حول مسألة الدستور فقد رأت الجمعية التأسيسية تشكيل لجنة قومية يمثل فيها الحزب الاتحادي الديمقراطي بـ (ثلاثة عشر عضوا) فيما يمثل حزب الامة بجناحيه الصادق المهدي والهادي المهدي بـ (6) اعضاء، واثنين من جبهة الميثاق الاسلامي، وتم تشكيل تلك اللجنة وعملت على مراجعة مشروع الدستور الدائم الذي احتوى على

مادة نصت على أن الشريعة الإسلامية هي الأساس لقوانين الدولة، وما ان تمت مراجعة الدستور حتى تم عرضه على الجمعية التأسيسية لمناقشته، ولكن قبل ان تنهي الجمعية من مناقشته أقدم جعفر النميري بالقيام بأقلابه العسكري عام 1969، وحلت الجمعية التأسيسية ضمن المؤسسات التي تم حلها، عبر إصداره مرسوماً أعلن فيه تعليق الدستور والغاء مجلس الرئاسة وحل المجلس النيابي ومجلس الوزراء كما حل الأحزاب السياسية وحظر الاجتماعات السياسية، وعلى الرغم من حل الأحزاب السياسية فقد حاول النميري الحصول على اعتراف بعض قادة تلك الأحزاب ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي طالبه إصدار بياناً يعلن فيه تأييده ومباركته للنظام الجديد، إلا أن الحزب رفض الإجراءات التعسفية التي أتبعها رجالات النميري مما أدى الى اعتقال رئيس الحزب الاتحادي اسماعيل الازهري ووضعه تحت الإقامة الجبرية(خالد، 1985، ص 93).

من جانبه أخذ الحزب الاتحادي الديمقراطي بتصعيد معارضته للنظام لاسيما عام 1974 وساهم في تشكيل **(الجبهة الوطنية)** والتي ضمت بالإضافة الى الحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة الشريف حسين الهندي، حزب الأمة ورابطة الميثاق الإسلامي (الاخوان المسلمين) بقيادة حسن الترابي، والتي كان أولى أهدافها التخلص من نظام النميري وتكونت تلك الجبهة في المنفى وأخذت من لندن مقراً لها، ترأس الجبهة صادق المهدي رئيساً والشريف حسين الهندي نائباً ومسؤولاً عن الشؤون العسكرية و المالية فيما كان عثمان خالد أميناً للجبهة(طه، 1993، ص 61)، وأكدت الجبهة الالتزام بالإسلام عقيدةً ومنهجاً تستمد منه الشرائع والقوانين والنظم التي تنظم كافة نواحي الحياة وفق منظور حضاري يواكب متطلبات الدولة الحديثة، وفي نهاية عام 1974 وافقت ليبيا على فتح معسكراتها للمعارضة السودانية لغرض تدريب عناصرها، وتدخلت ليبيا بشكل مباشرة في شؤون السودان من خلال قبولها تدريب القوات داخل أراضيها فضلاً عن الدعم المتواصل لعناصر المعارضة للنظام السياسي السوداني(مكي، 1999، ص 103)، وفي صباح يوم الخامس من أيلول 1975، فوجئ الشعب السوداني بانقطاع البث الإذاعي لمدة قصيرة قامت بعدها الإذاعة ببث الموسيقى العسكرية وصوت المذيع يعلن أن المقدم حسن حسين عثمان قائد الانقلاب أستولى على السلطة وسيذيع بياناً هاماً يؤكد حل مجلس الشعب وحل جهاز الأمن القومي وحل مجلس الوزراء وتعليق العمل بالدستور وإلغاء أجهزة المراهنات الرياضية لكونها من المحرمات وتطبيق ذلك فعلياً وتسليم السلطة للمدنيين بعد مدة انتقالية لغاية إجراء الانتخابات بعد ثلاثة أشهر(عبيد، 2000، ص 27)، لم تحقق الحركة نجاحاً غير بقاءها في السلطة لساعات، إذ تمكنت قوات النظام من إعادة تنظيم صفوفها وبدأت بأسترجاع مبنى الإذاعة والقضاء على الحركة، بعدها تم القبض على منفذي الانقلاب وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام بحق حسن حسين عثمان وحكم بالإعدام غيابياً على كل من صادق المهدي وحسين الهندي بوصفهم المخططين للانقلاب في المنفى بلندن، (علي، 2006، ص 63) .

على الصعيد ذاته عدت حركة الثاني من تموز 1976، أكبر حركات المعارضة المسلحة التي نفذتها الجبهة الوطنية بعد أن تمكنت الجبهة من الوصول إلى ليبيا والدخول مع النظام في تفاهم يقضي بقيام ليبيا بمساندة المعارضة على أن يلتزموا بفكرة الوحدة مع ليبيا(خالد، 1985، ص 97)، وقامت ليبيا باحتضان المعارضة السودانية وتنظيم الجبهة الوطنية وسمحت لهم بإقامة معسكرات خاصة لتدريبهم وتزويدهم بالسلاح تمهيداً لإسقاط النظام السوداني انطلاقاً من الأراضي الليبية، كانت هناك أهداف محددة للانقلاب وهي تصفية الرئيس النميري ومن معه وذلك عن طريق ضرب الطائرة التي كانت تقله ساعة هبوطها على مطار الخرطوم قادماً من رحلة من فرنسا والاستيلاء على القيادة العامة للجيش والوحدات العسكرية والاماكن الاستراتيجية في العاصمة من إذاعة ومراكز اتصال من قبل مجموعة كان من المتفق تهريبها إلى السودان قبل تنفيذ العملية وبالفعل تم تهريب المجموعة التي ستقوم بالهجوم كما تم تهريب العتاد من ليبيا عبر الحدود الشمالية الغربية(رضا، 1976، ص 7) .

تم تنفيذ الخطة ودخلت تلك القوات إلى الخرطوم ودخل السلاح المطلوب لتنفيذ العملية وبدأ التنفيذ في صباحة يوم الجمعة الثاني من تموز 1976، وتم احتلال معظم المواقع التي استهدفها الحركة، واستيقظ المواطنون في العاصمة على أصوات الطلقات النارية وهدير المدافع وعلى صوت العديد من العربات المتحركة وهي ترفع العلم السوداني القديم وتحمل اناساً بالزني المدني مسلحين قادمين من حدود ليبيا بقيادة العقيد محمد نور سعد، تم احتلال المطار حسب الخطة من قبل مجموعة أخرى، ولكن الأمور لم تجرِ مثلما كان مخططاً لها فقد فشلت خطة المطار بعد أن هبطت طائرة النيميري على أرض المطار في الخرطوم قبل موعدها بساعة مما أربك خطة المهاجمين، كما إن الامدادات تأخرت عن تزويد المقاتلين بالسلاح في الموعد المحدد، ذلك أنه عندما بدأت واحدة من وحدات الهجوم بإطلاق الرصاص قبل أستلام المطار مما لفت أنظار رجال الأمن وأسرعوا بإخراج الرئيس النيميري من المطار (مكي، 1999، ص 109)، وفي اليوم الثاني انهارت الخطة وفشل الانقلاب بعد أن تمكنت القوات العسكرية الموالية للنظام من سحق التمرد بعد يومين من حدوثه كما أن الجنوبيين ساهموا بإفشال الانقلاب بعد أن أصبحت شعبية جعفر نيميري كبيرة بين الجنوبيين عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا (الغريباوي، 2018، ص 67)، فضلاً عن دعم سياسي من قبل زعماء الجنوب في مواجهة الانقلاب، وأصبحت محطة وإذاعة جوبا عاصمة الجنوب هي صوت حكومة النيميري خلال اليومين اللذين توقف فيهما البث الإذاعي من إذاعة أم درمان (Douglas, 2011, P.55)، فضلاً عن دور مصر في إفشال الانقلاب والدعم المصري بعد تدخل عناصر من الجيش المصري الموجودة في الخرطوم إلى جانب القوات الحكومية وذلك عن طريق إقامة جسر جوي بين مصر والسودان من أجل نقل الجنود والأسلحة والمعدات العسكرية إلى السودان (النورجاويش، 1990، ص 46) .

مثل ذلك الانقلاب التحدي الأكثر خطورة على نظام النيميري منذ الانقلاب الشيوعي عام 1971 بقيادة هاشم العطا، وكرد فعل على أحداث الثاني من تموز، تم توقيع اتفاقية الدفاع العربي المشترك بين السودان ومصر في الخامس عشر من تموز 1976، وعُدَّت تلك الاتفاقية تحركاً للدفاع الداخلي لنظام نيميري ضد المعارضة السودانية (علي، 2006، ص 65).

من جانبها أخذت حكومة النيميري تحاول كسب المعارضة السودانية وذلك بفتح باب الحوار معها لغرض تحقيق المصالحة الوطنية واشترط كبير المعارضين حسين الهندي رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الغاء الأوامرالمؤقتة وحل الاتحاد الاشتراكي السوداني وتحقيق الديمقراطية، وفي المقابل اشترط النيميري عودتهم أولاً، والعمل من داخل المؤسسات لتغييرها من الداخل، من جانبه رأى الهندي دعوة النيميري إلى المصالحة مجرد شرك منصوب لتصفية المعارضة (الجواد، 1989، ص 49) .

في الوقت الذي أبدى حزب الأمة رغبته للمصالحة نجد أن حسين الهندي رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، وهو الحزب الرئيس داخل الجبهة الوطنية رفض السير على خطى الصادق المهدي في طريق التسوية واخذ منذ الحادي والعشرين من آب ١٩٧٧، بوضع شروطا للحوار مع النيميري تضمنت إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وضع حد نهائي لقانون أمن الدولة، فضلا عن ضمان الاستقلال الفعلي للسلطة القضائية، وإزالة الوجود العسكري الغريب (تتمركز قوات مصرية في السودان منذ عام ١٩٧١) والغاء اتفاقية الدفاع المصرية السودانية السالفة الذكر (Douglas, 2011, P.57)، وطالب الهندي إجراء المفاوضات خارج السودان للبقاء في منأى عن ابة ضغط من لدن السلطات، من جانبه كانت مطالب الصادق المهدي اكثر محدودية اذ صرح في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٧، "أن الاتفاق السياسي الذي سيعقد يحتم على إدخال الليبرالية إلى الحزب الأوحد وان ينص على توسيع قاعدته" (توماس، 1994، ص 52)، وكانت ردود الفعل تجاه التصريح متباينة أذ ادى ذلك الاعتدال الى تدني مكانته داخل الجبهة الوطنية السودانية على الرغم من بقائه رئيسا لها ورفض قوات الجبهة العسكرية (600 رجل) التي اعيد تجميعها في قواعدها القائمة في اثيوبيا وليبيا العودة الى السودان واعلنت ولاءها للشريف حسين الهندي، وقام الأخير، بعد أن منح النيميري تأييده

للرئيس المصري أنور السادات عقب زيارته للقدس، اتصالات مع الحزب الشيوعي، وتنظيمات يسارية أخرى من أجل تشكيل جبهة معارضة جديدة معه، ومن أجل الضغط على الشريف حسين الهندي لقبول المصالحة فقد سعي الصادق المهدي لتطبيع العلاقات مع ليبيا، لكي يضغط على الشريف حسين الهندي من أجل قبول المصالحة، ونجح المسعى الذي قام به الصادق المهدي حيث عادت العلاقات بين البلدين الى وضعها الطبيعي الأمر الذي اضطر الشريف حسين الهندي الى قبول المصالحة، وبالرغم من قبوله للمصالحة الوطنية الا ان الشريف حسين الهندي الذي بعد "المحرك الرئيس للمعارضة"، رفض العودة الى السودان، قبل ان ينفذ تميري ما تعهد به (توماس، 1994، ص53).

على صعيد آخر أخذت المظاهرات تعم البلاد احتجاجاً على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لا سيما عامي 1979-1983، كما كان لاصدار قوانين الشريعة الإسلامية أو ما عرفت ب(قوانين ايلول) خلال المدة 1983-1984، الأثر الكبير في تصاعد المعارضة من قبل الاحزاب السياسية وعبر زعيم طائفة الختمية ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني عن تلك القوانين بقوله "انه كان من المفروض أن يستشير نميري كل القوى الشعبية، والاتجاهات السياسية في السودان حول اصدار قوانين جديدة، للوصول الى صيغة موحدة... أكثر التزاماً بالاسلام" (الغرباوي، 2018، ص69).

استمرت الاضطرابات الداخلية ساعدها تفاقم المشكلات الاقتصادية وارتفاع الاسعار الى قيام الشعب بأنقضاة عرفت ب (انتقضاة آذار) عام 1985 والتي تمكنت بمساعدة العسكريين من الاطاحة بنظام جعفر النميري.

المبحث الثاني - الحزب الاتحادي الديمقراطي وتشكيل الحكومة الائتلافية 1986 - 1988

شهد السودان الكثير من التطورات السياسية والكثير من المواقف والأحداث التي أثرت بلا شك على المنطقة فقد كانت تجربة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة نيسان 1985 تجربة متميزة، فأول مرة في تاريخ السودان وأفريقيا يفي قائد عسكري أصبح في الحكم بعد الثورة التي قام بها، بوعده لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة، بأندلاع تلك الثورة وأسقاط حكم النميري، وعجزت الحكومة الانتقالية عن تنفيذ ميثاق الثورة، فلم تلغ قوانين ايلول 1983، بل تركت تلك المهمة للحكومة المنتخبة القادمة، وكان من المتوقع أن تضع تلك الحكومة الضوابط عبر إصدار مجموعة من القوانين للتنظيم الحزبي والعمل النقابي والعمل الصحافي التي ترشد على أداء الممارسة الديمقراطية، وكان من المتوقع أيضاً أن تسعى لتمهيد الطريق من أجل وصول القوى الحديثة للمساهمة في العمل السياسي وإدارة البلاد ولكنها لم تفعل، وبهذا فضلت الحكومة الانتقالية أن تكون حكومة إدارية محايدة ترسم الخطى لإعادة الديمقراطية وفق الخط الكلاسيكي، وقد نجحت في نقل السلطة سلمياً إلى حكومة منتخبة وفقاً لقواعد الانتخابات العامة التي أجريت عام 1986، وجسدت انتخابات الجمعية التأسيسية التي جرت في نيسان من العام نفسه، والنتائج التي أسفرت عنها مشكلة بناء تكتل سلطة في السودان، إذ إن المسرح السياسي السوداني كان يعج بأكثر من ثلاثين حزباً سياسياً، فضلاً عن التناحر الحاد بين تلك الأحزاب، وبذلك حالت نتائج انتخابات 1986 دون ظهور حزب برلماني كبير قادر على حكم البلاد بمفرده (Cansky, 2000, P.103).

بينت النتائج أن الأحزاب الشمالية الثلاث الكبرى (حزب الأمة-حزب الاتحاد الديمقراطي-حزب الجبهة الإسلامية) سيطرت على أكثر من 82% من مقاعد الجمعية التأسيسية، وجاءت نتيجة الانتخابات العامة تكراراً للقواعد التقليدية في الانتخابات السودانية، فقد ظهر النفوذ الطائفي والقبلي الذي تتمتع به القيادات ومراكز أحزاب القوى المهيمنة مرة أخرى وسهل لهم الوصول واستلام أهم المناصب في الدولة، وبناء عليه لم يحصل أي من تلك الأحزاب على أغلبية مطلقة وبالتالي فالحكومة القادمة حكومة ائتلافية، وأصبح لحزب الجبهة الإسلامية وزن وثقل في الهيمنة البرلمانية، وذلك من خلال قدرته التنظيمية وخبراته من المرحلة السابقة بالإضافة إلى زيادة نفوذه المالي (Cansky, 2000, P.104).

كانت المسألة التي شغلت القوى والأحزاب السياسية هو تشكيل المؤسسات الثلاث الكبرى، مجلس السيادة ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية، وكانت رؤية الحزب الاتحادي ترشيح الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب رئيساً للمجلس بوصفة أفضل شخصية، وفي الثامن من نيسان 1986 تم عقد اجتماع للمجلس العسكري الحاكم المؤقت وذلك لبحث موضوعات عدة كان في مقدمتها الأوضاع المتعلقة بكيفية إجراء انتقال السلطة عقب إعلان الانتخابات، وقد كان المجلس قد قرر عدم تعديل الدستور، وأصر على أن يكون السادس والعشرون من نيسان 1986 موعداً لإنهاء المرحلة الانتقالية، وهو الموعد المحدد لذلك والذي يسلم فيه المجلس السلطة إلى رئيس القضاة في السودان (نويشي، 1989، ص 20).

على الصعيد ذاته دعا المجلس العسكري الجمعية التأسيسية للانعقاد وفقاً للمادة 67 من الدستور الانتقالي، وفي السادس والعشرين من نيسان 1986 تم عقد اجتماعها الأول، وبموجب ذلك أدى أعضاء الجمعية اليمين القانوني أمام رئيس القضاة السوداني السيد محمد ميرغني مبروك الذي تولى الاشراف على الإجراءات الدستورية لنقل السلطة، فيما عُقدت الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية الجديدة برئاسة أكبر أعضائها سناً النائب محمد عثمان صالح، وذلك في مقر مجلس الشعب السوداني في أم درمان وبإشراف رئيس القضاة، وقد ألقى الفريق عبد الرحمن سوار الذهب كلمة أمام الجمعية حيا فيها شعب السودان وجيشه وتلك التجربة الرائعة في الممارسة السياسية، ثم قدم استقالة المجلس العسكري والحكومة الانتقالية، وحل حكام الأقاليم والمجلس التنفيذي العالي بإقليم الجنوب، تم قبول استقالته رسمياً، إلا أن الجمعية التأسيسية قررت دعوة المجلس العسكري والحكومة المؤقتة للاستمرار في أداء مهامها حتى السادس من آيار القادم وذلك من أجل إعطاء الفرصة للتشاور حول اختيار رئيس الوزارة وكيفية تشكيل الحكومة المدنية التي من المتوقع أن يرأسها الصادق المهدي، وقد حددت الجمعية التأسيسية السادس من آيار 1986 موعداً لعقد اجتماعها القادم (الميرغني، 1987، ص 13).

خاض الحزب الاتحادي الديمقراطي انتخابات عام 1986، وكان من نتيجة تلك الانتخابات حصول الحزب الاتحادي الديمقراطي على 63 مقعداً وفي الأول من آيار 1986، اجتمع الصادق المهدي زعيم حزب الأمة مع محمد عثمان الميرغني زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي من أجل بحث النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات وخلال اللقاء اتفق الزعيمان على تشكيل حكومة ائتلافية من حزبيهما وبعض الأحزاب الأخرى على أن يتولى حزب الأمة رئاسة مجلس الوزراء بينما يتولى الحزب الاتحادي رئاسة مجلس السيادة، ويتم تقسيم الوزارات الهامة بينهما وبهذا الاتفاق أنتقلت الجبهة الإسلامية القومية والتي كانت تعد ثالث القوى الحزبية في السودان الى صفوف المعارضة (تبلوك، 1994، ص 31)، وتقاسم الحزبان المناصب الوزارية فقد تم تخصيص 9 مقاعد وزارية لحزب الأمة و6 مقاعد للحزب الاتحادي الديمقراطي (توماس، 1994، ص 52)، الا ان الائتلاف بين الحزبين لم يدم طويلاً فسرعان ما دخل الحزبان في خلافات خاصة فيما يتعلق بقوانين الشريعة الإسلامية فرأى حزب الأمة ضرورة الغاء قوانين الشريعة الإسلامية وإصدار قوانين إسلامية بديلة لها (الكباشي، 1989، ص 14)، في حين كان الحزب الاتحادي الديمقراطي ينادي بتعديلها دون الغائها مع التحفظ على تطبيقها الفوري، وبعد مداوات عديدة صرح المتحدث باسم الصادق المهدي في الثامن والعشرين من الشهر نفسه، بأن اللجنتين المشكلتين من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي قد انتهت من توزيع المناصب وصدر ميثاق الوحدة الوطنية الذي أعدته اللجنة المشتركة والتي تشكلت من حزب الأمة وحزب الاتحاد الديمقراطي ثم أرسل لبقية الأحزاب التي ستشارك في الحكم للتوقيع عليه، عد ذلك الميثاق إلزاماً للحكومة الجاري تشكيلها آنذاك وأساساً من أجل وضع دستور البلاد الدائم بالاستناد إلى دستور 1968، مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الجديدة، وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية المعروفة بقوانين أيلول 1983 (محمود، 1986، ص 56).

عدّ الميثاق الحكومة الجديدة حكومة وحدة وطنية تراعي فيه الصلاحية والكفاءة والتوازن بين القوى السياسية، كما نص على تصفية آثار الحكم الديكتاتوري ومحاسبة الجناة الذين أهدروا حقوق الإنسان في السودان، وإصدار قوانين تستمد شرعيتها من القرآن الكريم والسنة الشريفة والعرف الاجتماعي والمصادر الوضعية، على أساس اجتهادي يراعي ظروف

العصر وواقع الحال، مع ضرورة التأكيد على المساواة بين المواطنين كافة بدون تمييز وأكد الميثاق على ضرورة مواجهة الأزمة الاقتصادية وتمكين البنك المركزي من السيطرة على النظام المصرفي بشكل كامل، كما أكد الميثاق على الدفاع عن الديمقراطية وتطوير العلاقات بين السودان والدول المجاورة والدول العربية الإسلامية والأفريقية وقد دعا إلى إصلاح الجيش، كما أكد على التحاور مع الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامه جون قرنق من أجل إيقاف القتال والاشتراك في المفاوضات دون شروط مسبقة (محمود، 1986، ص57-58).

الأ أنه طُفت على سطح المشهد السياسي السوداني بعض المشكلات الناجمة عن أداء الأفراد، إذ كان للصادق المهدي موقف معارض حول أداء الرجل الثاني في الحزب الاتحادي الشريف زين العابدين الهندي الذي كان وزيراً للخارجية بسبب تغييره الكثير عن اجتماعات مجلس الوزراء حيث وصفه بأنه أديب وليس سياسياً، فضلاً عن المشكلات التي شهدتها لاسيما فيما يتعلق بندره السلع وارتفاع الأسعار الأمر الذي أدى إلى حل الحكومة، وتشكيل حكومة ائتلافية ثانية بائتلاف مكون من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية والتي ضمت (٢٠) وزيراً من الأحزاب المؤتلفة (الشنبلي، 1987، ص23).

لم تكن الحكومة الجديدة أوفر حظاً من سابقتها فقد شهدت هي الأخرى مشكلات وخلافات حادة بين الحزبين (الاتحادي الديمقراطي والأمة) ومما زاد الأمر تعقيداً دخول القاهرة طرفاً في الأزمة السياسية بين الحزبين المؤتلفين من خلال محاولتها البحث عن تحالفات وائتلافات جديدة لاقضاء المهدي وحزبه عن الحكم وذلك لتعارض توجهات الصادق المهدي مع طموحاتها، إلا أن الحزب الاتحادي الديمقراطي رضخ للأمر الواقع وفضل بقاء التحالفات مع المهدي ضماناً لاستمراره في الحكم على الرغم من رغبة بعض الوزراء الاتحاديين بالخروج من الائتلاف، ومما زاد الأمر تعقيداً تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقم مشكلة الجنوب مما أدى ذلك إلى حل الحكومة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني والتي كان للحزب الاتحادي الديمقراطي نصيب المشاركة فيها، ففي ظل تلك الحكومة تمكن الحزب الاتحادي الديمقراطي من التوصل إلى حل لمشكلة الجنوب من خلال عقد اتفاقية السلام عام ١٩٨٨ (الغزبوي، 2018، ص71).

وعلى الرغم من تحقيقه لذلك الانجاز، الأ أنه لم تختلف أوضاع السودان كثيراً خلال فترة الحكم المدني الثالث إذ استمر التنافس والصراع بين الأحزاب السياسية و أضحى أكثر ضراوة، ذلك أنّ التغيير السياسي الذي حدث في نيسان 1985 لم يعقبه تغير كبير، كما أن مشكلة جنوب السودان قد تأزمت وتأججت الحرب الأهلية بشكل أكبر وازدادت الأوضاع سوءاً، وبالتالي لم يكن هناك إختلافات عميقة بين الأنظمة المدنية والعسكرية في حكمها السودان، من جانبه انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من حكومة الوفاق الوطني وتحول إلى صفوف المعارضة خلال المدة من شباط ١٩٨٩ حتى أدار عام ١٩٨٩، وتشكيل الحكومة المدنية الرابعة التي شهدت تطورات جديدة تمثلت في عودة التأثير العسكري، وذلك بعد تقديم (1٥0) ضابطاً بالمذكرة العسكرية إلى علي الميرغني القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس رأس الدولة، والذي أبدى الحزب الاتحادي الديمقراطي موقفه إزاء تلك المذكرة وتأييدها وإشاد بموقف القوات المسلحة في حفاظها على الديمقراطية خيار الشعب الأوحده وعده موقفاً أصيلاً (نويشي، 1989، ص21)، كان من نتيجة تلك المذكرة أن اصدر حزب الأمة بياناً في السادس وتاشرين من شباط 1989، قدم من خلالها الدعوة لتوسيع قاعدة الحكومة لتشمل جميع الأحزاب، وبالفعل فقد تم تشكيل الحكومة المدنية الخامسة وكان نصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي ٦ حقائب وزارية (الحسن، 1991، ص82)، وخلال هذه المدة فقد سعى الحزب الاتحادي برئاسة سيد احمد الحسين النائب الأول لرئيس الوزراء إلى وضع حد للحرب الدائرة في الجنوب وذلك بإرسال وفد إلى اديس ابابا للالتقاء بقيادة حركة التمرد التي يقودها جون قرنق وذلك خلال المدة بين الرابع والعاشر من نيسان 1989، تم فيها نقل موافقة الحكومة الرسمية على مبادرة السلام وبعد سلسلة من الاجتماعات اصدر الطرفان بياناً وصفاً فيه ذلك اللقاء بأنه أول لقاء رسمي بين الحكومة والحركة الشعبية مما يعد خطوة أولى نحو السلام (تبلوك، 1994، ص33).

لم تكن تلك الحكومة أفضل من الحكومات التي تم تشكيلها فقد شهدت منذ البداية معارضة الجبهة الإسلامية فضلا عن تدهور الأوضاع الأمنية وترديها في إقليم دارفور الأمر الذي مهد لانقلاب حزيران عام 1989.

المبحث الثالث / الحزب الاتحادي الديمقراطي وموقفه من الاضطرابات السياسية 1989 - 1999

أولا - الحزب الاتحادي وانقلاب الثلاثين من حزيران عام 1989 ومشكلة المشاركة السياسية

أدى انقلاب الثلاثين من حزيران الأطاحة بحكم الصادق المهدي والمجي بحكومة الانقاذ الوطني برئاسة عمر البشير، والذي أستهل حكمه بالقيام بمجموعة من الاجراءات كان في مقدمتها حل الأحزاب السياسية في السودان وكان من ضمنها الحزب الاتحادي الديمقراطي، إذ سعت حكومة الانقاذ إلى اعتقال بعض قادة الحزب وكان من بينهم سيد احمد الحسن وزير الخارجية السابق واحد الأعضاء البارزين في الحزب الاتحادي الديمقراطي عقب القائه خطابا في ندوة بجامعة ام درمان الاهلية وقيامه بتوجيه انتقادات عنيفة للحكومة، وعلى اثر ذلك القي نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي احمد السيد حمد بتصريح طالب فيه حكومة الانقاذ بالحفاظ على سلامة سيد احمد الحسين، وما لبثت حكومة الانقاذ ان اطلقت سراح الحسين عام 1992 (Balance,2000,P.43).

أخذ الحزب الاتحادي الديمقراطي بممارسة دور فعال في المعارضة السياسية في السودان ففي عام 1993، عقد التجمع الوطني الديمقراطي اجتماعا برئاسة محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي أنتقد فيه الحكومة السودانية نتيجة تقديمها شكوى ضد مصر في مجلس الأمن حول قضية حلايب وكان يرى الحزب أن الحكومة تهدف من وراء ذلك صرف انظار الشعب السوداني عن أزمة الحكم في السودان، كما كان للحزب موقفه اتجاه اعادة طرح مسألة تقرير المصير للجنوب عام 1993، من خلال رؤية الحزب بأنه ليس هنالك ما يدعو للعودة مرة أخرى لعرض قضية تقرير المصير وأن القضية قد حسمت عند استقلال السودان في كانون الثاني عام 1966 (عبيد،2000،ص 31)، وأن هناك قضايا ملحة وحقائق قائمة تفرض نفسها وتجعل من مشكلة السودان في الجنوب مشكلة لا يمكن تجاوزها دون اعادة النظر في مستقبل نظام الحكم في السودان للاتفاق على شكله بصفة قاطعة تحقق لابناء الجنوب طموحاتهم الوطنية والاقليمية المشروعة، لذلك فان الحزب الاتحادي الديمقراطي أراد الوصول الى حل نهائي لتلك القضايا التي لا بد أن يتم حسمها في إطار المؤتمر القومي الدستوري وفق ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي(صالح،2000، ص 45).

على الصعيد ذاته قاطع الحزب الاتحادي الديمقراطي عام 1993، المؤتمر الشعبي الاسلامي الذي أسسه حسن الترابي وتبنته حكومة الانقاذ وعبر الحزب عن وجهة نظره من خلال التصريح الذي أدلى به احمد السيد حمد نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي جاء فيه "ان المؤتمر يهدف إلى شق وحدة الصف العربي و الاسلامي.. كما يهدف من تبني تصدير برامجه المتطرفة للدول العربية والإسلامية" وأوضح "أن هذه الأهداف لن يتسنى لها النجاح لأنها فشلت في السودان وقوبلت بالرفض والمعارضة من الشعب السوداني ولم يجني الشعب السوداني سوى الحرب والجوع والدماء وسوء علاقاته الخارجية مع الدول العربية والأفريقية" وأكد "ان هذا المؤتمر لا يسعى وراء اهداف تحقق مصالح الاسلام والمسلمين وإنما يسعى لخدمة تنظيمات اصولية عالمية تهدف إلى زعزعة وضرب أمن المنطقة العربية والاسلامية خاصة في الدول الشقيقة" وناشد الدكتور حمد الدول والمنظمات إلى مقاطعة هذا المؤتمر (Hamid,1999,P 33)، وفي العام نفسه أصدر الحزب الاتحادي بيانا ضد حكومة الانقاذ جاء فيه ان معارضتنا لنظام الجبهة الإسلامية القومية لم تأت من فراغ فنحن تعارضه سياسيا واقتصاديا للأسباب الاتية (بخيت،1989،ص13):

- أفراد الجبهة بالسلطة واستغلالها لخدمة مصالحها الحزبية الضيقة.
- تصعيد الحرب الأهلية في الجنوب بعد أن أصبحت قاب قوسين من الحل السلمي بالحوار أثر اتفاقية تشرين الثاني

- تهميش الدور الكبير الذي تقدمه قوات الجيش والشرطة تجاه الوطن والمواطنين وأعطاء الأولوية لمليشيات الجبهة المستترة تحت اسم الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية.

- التخبط والتناقض في السياسات الاقتصادية والمالية .

- أهدار موارد الدولة في صرف غير منتج على الدفاع الشعبي والمؤتمرات واجهزة الأمن.

- تصفية القطاع العام وبيع مؤسساته لرموز الجبهة ومؤسساتها الاقتصادية .

من جانبه عقد الحزب الاتحادي الديمقراطي عام ١٩٩٤ ، مؤتمرا بالمملكة العربية السعودية أكد فيه رئيس الحزب محمد عثمان الميرغني طرح الرؤى والأفكار التي تضمنت وسائل تحريك العمل واستنباط آليات جديدة لاسقاط نظام الجبهة الاسلامية والأعداد التام للدراسات الخاصة بتنظيم الحزب بعد اسقاط النظام ومعالجة قضايا السودان المعلقة والتي تتلخص في وقف الحرب وإعادة الديمقراطية والسلام في السودان وبناء الاقتصاد السوداني (Robert,2005,P 21).

سعى نظام البشير وفي محاولة منه لتحقيق الوفاق والمصالحة مع المعارضة عام ١٩٩٤ إلى توجيه دعوة الى الحزب الاتحادي الديمقراطي للمشاركة في مؤتمر عن السلام الأمر الذي رفضه الحزب الاتحادي كون المؤتمر سيكون طبق الأصل للمؤتمرات السابقة التي تختم بتوصيات ومقررات لا ترى النور، كما أن ذلك المؤتمر لا يضيف شيئاً جديداً ولا يساعد في اخراج البلاد من ازمته وقد حدد وجهة نظره في تلك الدعوة والتي تضمنت الآتي (صالح, 2000, 47) :

1- عدم موافقة الاتحاديين على الاشتراك في مؤتمر الإدارة والسلام المزعم عقده.

2- المطالبة بعقد المؤتمر القومي الدستوري.

3- المطالبة بورقة عمل تحمل مقترحات للمشاركة والتفاوض في عملية الحوار وعقد المصالحة أو الوفاق.

أصبح للحزب الاتحادي الديمقراطي ثقله لاسيما عندما عقد التجمع مؤتمره في أسمر عام 199٥ حيث استندت قيادة التجمع لمحمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وهو ماسيتم التطرق الية لاحقا.

ثانياً- موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي من تسارع الأحداث السياسية وعقد اتفاقية نداء الوطن

حاولت الحكومة السودانية مد الجسور مرة أخرى مع الاحزاب ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي عندما طرحت أمر المصالحة أو الوفاق لكن الحزب الاتحادي رفض مرة أخرى ذلك الوفاق وقد عبر محمد اسماعيل الازهري القطب البارز في الحزب الاتحادي الديمقراطي عن ذلك بقوله " ان تجمع المعارضة السودانية ينادي بحل سياسي شامل ونحن اجمالا نريد استعادة الديمقراطية وتحقيق السلام، هذان العنصران هما المعلم الرئيس للحل السياسي الشامل الذي نرجوه" (الزناني، 2004، ص78) ، وفي الوقت ذاته عبر محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي في خطاب له عام ١٩٩٩ مؤكداً فيه تمسكه بالحل السياسي الشامل بقوله "ان هدفنا من الحل السياسي الشامل، ليس هو اقتسام السلطة أو المشاركة فيها، كما يشيع النظام وانما هو لتحقيق الغايات النبيلة التي تسعى اليها، وعلى رأسها وقف الحرب وارساء ريايات الوحدة والسلام لاهل السودان، وإن الناظر في سياسات النظام ومواقفه وادعاءاته لا بد ان يخلص إلى نتيجة واحدة لا غير، وهي أن فرص الوصول إلى تسوية سياسية لاتزال بعيدة.. وان اقترابنا وابتعادنا عن السلطة القائمة يتحدد سلبا او ايجابا بمدى صدقها وجديتها في دعم ودفع عملية الحل السياسي الوطني الشامل" (الزناني، 2004، ص79-80)

وحدد الحزب الديمقراطي خطوات الحل السياسي الشامل في الآتي (Bechtold,2008,P.91):

- الالغاء الفوري لقانون التوالي السياسي.

- تعطيل مواد الدستور كافة المتعارضة مع الديمقراطية وحقوق الانسان.

- تجميد صلاحيات جهاز الامن الوطني وحظر الاعتقالات التحفظية والاستدعاءات.

- الغاء قانون النظام العام وشرطة النظام العام.
- الغاء حصانات الاجهزة القمعية واطلاق سلطة القضاء بما يحقق العدالة المطلقة دون اية معوقات.
- الاعتراف الفوري بالتجمع الوطني في الداخل والخارج.
- الدعوة الفورية لجلوس الفرقاء على مائدة التفاوض المفضي الى قيام حكومة قومية انتقالية تخطط وتشرف على قيام المؤتمر الدستوري الجامع.

كما تبينت الآراء داخل الحزب الاتحادي الديمقراطي حول قانون التوالي فالحزب الوطني الاتحادي المنشق عن الحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة الشريف زين العابدين الهندي قد رحب بقانون التوالي وكان من الاحزاب التي تم تسجيلها وفق ذلك القانون في حين أن الحزب الاتحادي الديمقراطي بقيادة محمد عثمان الميرغني رفض القانون وكانت رؤيته أن القانون نابع من نظام سياسي لا تقره ولا تعترف به، وقائم على اساس دستور ترفضه، كما أنه لم يشارك في صياغة كل من الدستور وقانون التوالي، فضلا عن أن القانون يحرم البلاد من الممارسة الديمقراطية الحقيقية لأنه صياغة احادية الجانب، كما أن القانون جاء نتيجة عملية طويلة هدفها ايجاد شرعية شعبية ودستورية لنظام الانقاذ، وهو محاولة لتكريس نظام شمولي من القوى السياسية والاجتماعية المسيطرة على السلطة لتوسيع قاعدتها السياسية والاقتصادية ومن ثم فالقانون شكلي ومظهري ولا يعد تحولا حقيقيا في النظام السياسي (Bechtold,2008,P.92) .

من جهة ثانية كان للحزب الاتحادي الديمقراطي مواقفه ازاء الخطوتين التي اتبعتها الحكومة السودانية مع حزب الأمة الأولى عندما سعت الى تحقيق اللقاء بين الصادق المهدي وحسن الترابي في جنيف عام 1999 , تمخض عن ذلك لقاء مبدئين مهمين هما الأول: أن الحل السياسي الشامل لازمات السودان ينبغي أن يؤسس على مرجع جديد والثاني: المربع الجديد يتناول كافة نقاط النزاع كالحرب الأهلية ونظام الحكم للاتفاق بشأنها في مؤتمر قومي جامع من اجل التمهيد لعقد اتفاقية نداء الوطن (Warburg,2003,P.57) .

كان اجتماع جنيف مفاجأة للحزب الاتحادي الديمقراطي فقد عبر سيد احمد الحسين احد اعضاء الحزب الاتحادي عن ذلك الاجتماع بقوله "رغم شح المعلومات عما دار بين الترابي والصادق الا اننا نأمل أن يكون لقاؤهما يسعى لتحقيق وحدة السودان" (دينق,1999, ص82), لكنه في الوقت ذاته شن هجوما كبيرا على حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي يفضل ان يسميه باسمه السابق "الجبهة الإسلامية اذ قال "أنا على يقين ان الجبهة الإسلامية لا تقبل اي حديث عن الوفاق وما تردده في ذلك الخصوص تقصد به التضليل وفي رأينا أن اللقاء بين الصادق والترابي لا يغير شيئا... ووجهة نظرنا كمعارضة محددة في مقررات اسمر... وبالتالي فان لقاء الصادق بالترابي لا يغير فيها شيئا ولا يزيد شيئا" (دينق,1999, ص83).

والثانية عندما توصلت الحكومة الى عقد اتفاقية نداء الوطن *** مع حزب الأمة عام ١٩٩٩, فقد اثارت تلك الاتفاقية رد فعل من قبل الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي عبر عن رأيه من خلال الاجتماع الذي عقده التجمع الوطني الديمقراطي بالقاهرة في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٩٩, والذي ضم جميع فصائل المعارضة عدا حزب الامة, وصرح الحزب من خلال ذلك الاجتماع على رفض الاتفاق شكلا ومضمونا، بوصفه يشكل خروجا صريحا على مواثيق التجمع الوطني الديمقراطي ومقررات مؤتمر القضايا المصيرية بأسمر، ولاسيما فيما يتعلق بقضية الحرب والسلام وعلاقة بالسياسة، وتفكيك دولة الحزب الواحد، ومحاسبة النظام،(العكيلي, 2003,ص71) كما أن الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي مبارك المهدي, ما عاد يمثل ارادة التجمع بعد توقيعه على الاتفاق الثنائي المشار اليه مع وزير خارجية السودان مصطفى عثمان اسماعيل، وبالتالي فقد أوصى بتجميد عضويته كأمين عام، كما أن الموقف الجديد يتطلب من حزب الامة، التراجع عنه حتى لا يساهم في مد عمر النظام، وأطالة أمد الحرب ومعاناة الشعب السوداني, واكد الحزب على الالتزام بوحدة

التجمع الوطن الديمقراطي، والتمسك بخياراته المتمثلة في الانتفاضة الشعبية والعمل العسكري والحل السياسي الشامل، من أجل إزالة النظام وإقامة دولة ديمقراطية يسودها العدل والسلام(العكيلي، 2003، ص72) .

يمكن القول أنه بالرغم من عودة بعض اقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي امثال الشريف زين العابدين الهندي واحمد الميرغني الا ان الحزب الاتحادي الديمقراطي لازال متمسكا بدعوته للحل السياسي الشامل، فضلا عن أن الوضع بكل تعقيداته وتداخلاته يحتم على الحكومة العمل على اشراك القوى السياسية السودانية كافة تقاديا من مخاطر التماس العملية السلمية، وأن المشاركة الجامعة في المحادثات المقبلة ستكون عاملا حاسما في وحدة السودان اذا ما جاءت بموجب قناعات وطنية راسخة وبذلك يكون السودانيون أوقفوا نزيف الدم الذي أريق لسنوات طويلة وهدد البلاد بالتشرد ومخاطر التفكك .

الخاتمة

لم تكن المعارضة التي قادها الحزب الاتحادي الديمقراطي الاحزاب السياسية بتلك الفاعلية التي تمكنه من تحقيق غايته الأساسية والمتمثلة بالتخلص من الانظمة العسكرية التي حكمت البلاد ولم يكن على درجة من التوافق في برنامجه وأهدافه التي سعى إلى تحقيقها، فقد تأسس الحزب على اساس طائفي تمثل بطائفة الختمية والذين هم أتباع (محمد عثمان الميرغني) وهو من الاحزاب التي ليست لها أيديولوجية متكاملة وواضحة المعالم سوى استقلال السودان أول الأمر، ذلك الهدف الذي سعى لتحقيقه قادة الحزب، وحتى بعد أن نالت السودان استقلالها لم يضع الحزب خطط مدروسة وأخفق في حل مشكلات السودان السياسية والأقتصادية والاجتماعية أثناء مشاركته في حكم البلاد مع حزب الأمة في الحكومة الائتلافية التي أُنبتقت بعد انتخابات عام 1986.

وعلى أية حال فالحزب الاتحادي الديمقراطي من الاحزاب التي لا تؤيد حكم الأنظمة العسكرية، بدليل كان ولم يزل يفضل الحكم القائم على الانتخابات وتبادل الأدوار وفق النماذج البرلمانية الغربية، بالرغم من تمتع الحزب بنقل جماهيري لاسيما في مناطق شمال شرق السودان إلا أنه من الأحزاب التي تميل الى ممارسة الحكم المدني وتبتعد كثيرا عن الحكم العسكري بل وتقاومه، وعلى الرغم من سقوط الحكومات التي كان يترأسها الحزب الا انه تمكن خلال الحقبة المدنية الثالثة من عقد اتفاقية السلام مع جون قرنق عام ١٩٨٨، والتي لم يكتب لها النجاح بسبب انقلاب الثلاثين من حزيران عام ١٩٨٩، وتحول الحزب من مقاعد الحكم الى المعارضة وأنضوائه تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي، وأستمرار معارضته لحكومة عمر بشير والتي أتخذت الطابع السلمي منحى لها في جميع المراحل التي تم التفاوض فيها مع نظام الحكم.

الهوامش

- * اسماعيل الازهري: ولد بمدينة ام درمان عام ١٩١٠، اكمل تعليمه الأولى والأوسط في مدينة مدني، عمل مدرسا في عطيرة وأم درمان، انتخب عام ١٩٣١ سكرتيرا لنادي الخريجين في ام درمان، ورئيسا للنادي نفسه عام 1934م انتخب عام ١٩٤٠م رئيسا لمؤتمر الخريجين، اسس حزب الاشقاء عام ١٩٤٤، اختير رئيسا لأول وزارة سودانية عام 1954، ثم أول رئيس وزراء للسودان المستقل عام ١٩٥٦، اصبح عام ١٩٥٨ زعيما للمعارضة بعد ان فقد حزبه الاغلبية النيابية، انتخب عام 1965م عضوا ثم رئيسا للمجلس الرئاسي حتى انقلاب ٢٥ ايار ١٩٦٩، توفي في اب ١٩٦٩، للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ج1، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٧٩، ص 190.
- ** الختمية: وهي واحدة من أهم الطوائف أو الطرق الصوفية في السودان تسمى احيانا بالميرغنية نسبة الى الجد الاكبر علي الميرغني وان كان مؤسسها في السودان محمد عثمان الميرغني، للمزيد ينظر منى حسين عبيد، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية 1945-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2000، ص2٥.
- *** تضمنت تلك الاتفاقية اربعة بنود أهمها قضية الحرب في الجنوب وقضية الحكم في السودان اضافة إلى تحسين لعلاقات الإقليمية والدولية والبحث عن الحل السياسي، للمزيد ينظر: العماد علي محمد حبيب محمود، أزمة الجنوب وتقنيك الدولة السودانية، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 2011، ص32.

المصادر والمراجع**أولا - الرسائل والأطاريح**

- 1- حنان الشيخ محمد علي، العلاقات السودانية المصرية 1956-1985، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2006.
- 2- زيد عدنان العكيلي، الثقافة السياسية والوحدة الوطنية في مصر والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، 2003.
- 3- سناء حسن محي الغرابوي، التطورات السياسية في السودان 1985 - 1989 (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2018.
- 4- منى حسين عبيد، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية 1945-1989، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2000.

ثانيا - الكتب**أ - الكتب الأجنبية**

1. Thomas Cansky, Sudan recent History Africa South of the Sahara, london, 2000.
2. M.W. Daleyand Ahmad AL awadsikainga: Civil in the Sudan, British Academic press, London, 1993.
3. Mohammed Bashir Hamid, The Politics of National Recon. Iliationin the Sudan contem porary arab studies, George to mniversity, 1999.
4. Johnson Douglas: Africa nissues, fountain publisher, kampala, 2011.
5. Edgar'o Balance, sudan, civil, war and terrorism, 1956-1999 London, 2000.
6. O. Cllins Robert: civi wars and revolution in the sudan, tsehah publisher sand Distribut ors, printed in the united states of America, first Edition 2005.
7. Peterklais Bechtold, Politics in the Sudane, parliamentary and military in anemerging African country" Praeger publishers, NewYork, washington, London, 2008.
8. GabrielWarburg: Islam sectarianism, and politicin the Sudan University of wisconin press, 2003.

ب - الكتب العربية والمعربة

- 1- أحمد شوقي محمود، التجربة الديمقراطية في السودان، عالم الكتب، القاهرة، 1986.
- 2- تيم تيلوك، صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الان، لتناضلة، ت الفاتح التجاني، دار الخرطوم للطباعة، الخرطوم، 1994.
- 3- جميل الياس عفارة، مشاكل السودان السياسية، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت، 1985.

- بالتعاون مع قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية بجامعة دهوك للفترة 1-2 حزيران 2022
- 4- حسن احمد الحسن, اغتيال الديمقراطية في السودان, الدار العربية الافريقية, السودان, ١٩٩١.
 - 5- حسن مكي محمد أحمد, الحركة الإسلامية في السودان 1969 – 1985, دار الطباعة الحديثة, الخرطوم, 1990.
 - 6- حسن مكي, الحركة الإسلامية في السودان 1969 – 1985 تاريخها وخطابها السياسي, الدار السودانية للكتب, الخرطوم, 1999.
 - 7- حيدر طه, الاخوان والعسكر, مركز الحضارة العربية للنشر, القاهرة, 1993.
 - 8- زكي البحيري, الحركة الوطنية في السودان 1943 – 1985, دار النهضة, القاهرة, 1989.
 - 9- عبد الرؤوف بابكر السيد, السودان الثورة من النفق الى الأفق, المنشأة العامة للنشر والتوزيع, طرابلس, 1986.
 - 10- عبد الوهاب محمد الزناني, أزمت السودان بين الديمقراطية والديكتاتورية, دار غريب, القاهرة, 2004.
 - 11- العماد علي محمد حبيب محمود, أزمة الجنوب وتفكيك الدولة السودانية, مركز الدراسات العسكرية, دمشق, 2011.
 - 12- غراهام توماس, السودان موت حلم, ترجمة عمران ابو حجلة, دار الفرجاني, طرابلس, ١٩٩٤.
 - 13- فرانسيس دينق, صراع الرؤى نزاع الهويات في السودان, ت: عوض حسن أحمد محمد, مركز الدراسات السودانية, 1999.
 - 14- محمد عابدين بن محمد صالح, الصراع على السلطة في السودان, دار الأمين للنشر, القاهرة, 2000.
 - 15- المكاشفي طه الكباشي, الشريعة الغالية في ظل الحكم الطائفي بالسودان ما بين عام ١٩٨٦-١٩٨٩, الخرطوم, ١٩٨٩.
 - 16- منصور خالد, السودان والنفق المظلم قصة الفساد والاستبداد, ادم للنشر, لندن, 1985.
 - 17- ميرغني النورجاويش, العلاقات المصرية السودانية ما بين التكامل والاختلاف, ندوه في العلاقات المصرية السودانية بين الماضي والحاضر, القاهرة, 1990.

ثانياً - المجلات

- 1- أحمد الأمين البشير, العلاقة بين السياسة والدين في السودان, مجلة المستقبل العربي, العدد 77, 4 أيار 1985.
- 2- جمال عبد الجواد, خريطة جديدة للقوى السياسية في السودان, مجلة المنارة العدد 17, ٥ نيسان ١٩٨٩.
- 3- عادل رضا, الوجه القبيح للقذافي وراء مؤامرة السودان, مجلة آخر الساعة, العدد 21, 11 حزيران 1976.
- 4- عثمان المريغني, أحزاب السودان تحت المجهر, مجلة التضامن, العدد 11, 25 أيار 1987.
- 5- كمال حسن بخيت, لهذه الأسباب انسحب الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكومة, مجلة الوطن العربي, العدد 28, 24 شباط 1989.
- 6- مرسي نويشي, السودان مهدد بانتهاء دستوري وحرب أهلية بين المليشيات, مجلة الوطن العربي, العدد ٢٢, ٦ كانون الثاني ١٩٨٩.
- 7- يوسف الشتيلي, الحكومة الجديدة صورة طبق الأصل عن التي أعلنت, مجلة الدستور, العدد 3, 18 حزيران ١٩٨٧.